الجامعات الوطنية الدولية :

الهجرة والتنقل (التنقليه) فى لوكسمبورج وقطر

جاستين جي دبليو باول[1]

الملخص

تعكس جامعتا لوكسمبورج وقطر معايير عالمية كجامعات بحثية ،حيث تعمل كلتاهما فى دول صغيرة تتمتع بتدفقات هجرة إستثنائية . كما أن كلتاهما قد فتحت أبوابها على نطاق واسع خلال العقود الماضيه لاستقبال الباحثين والطلاب من جميع أنحاء العالم.

هذا، ويعتمد التعليم العالي فى البلدين كليهما على التنقل العالمي بدرجة كبيرة، حيث أن البعد الدولي للتعليم العالي يعد شرطا مسبقا للتنمية في البلدين .

إن إستراتيجيات التدويل المعدة من قبل جامعتي لوكسمبورج وقطر - واللتان يمكن تصنيفهما كدول قومية شديدة التنوع والثراء تتمتع بشبكات اقليمية وعالمية متميزة- ففى تلك الحالتين نجد أن الجامعتين "الوطنيتين" الرائدتين يمكن تصنيفهما بدقة على أنهما جامعتان "دوليتان".

فتعتمد تلك الجامعات الوطنية المنشأة حديثاً على التعاون العلمى الدولي والذى لا يزدهر بدونه التعليم العالي والعلوم. وكذلكتقوم تلك الجامعات الدوليه المحلية الشابة بتسهيل التواصل العالمى المتسارع في مجالات العليم العالي والعلوم، كما أنها تعزز التوظيف على النطاق الدولي بشكل منهجي وكذلك دعم التنقل العابر للحدود، ودعم الشبكات متعددة الثقافات من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب.

مقدمة

تتيح الجامعات البحثية مساحات متعددة الثقافات واللغات للتعلم والاكتشافات العلميه، حيث أن التعليم العالي والعلوم وانتاج الحوار الفكري وتنظيم المؤتمرات واصدار المنشورات بإستخدام لغة التواصل المشترك، تعد من الأنشطة التى يتم القيام بها على المستوى العالمي. وتتزايد النماذج الوطنية "للتطور" والتى تعتمد على مأسسة الجامعات بنجاح، مما يعد بخلق مجتمع المعرفه كما يوجد فى التنمية الاقتصاديه (راميريز ومايز، ٢٠١٣) [2] واليوم، تقوم الدول كافة بالإستثمار فى التعليم العالي، وتقوم بذلك الدول صغيرة الحجم من خلال جامعة وطنية، على الرغم من النفقات الكبيره التى تتطلبها وتتحملها الدولة.

إلا أن إنشاء مؤسسات جديدة قد يتطلب مصروفات مرتفعة وتحديات لا حصر لها – وخاصة فى الدول صغيرة الحجم- بسبب ندرة الموارد البشرية ذات الكفاءات العالية مع نقص فى وفورات الحجم الاقتصادى (باكشوس ، ٢٠٠٨؛ كروسلي واخرون، ٢٠١١؛ مارتين وبراي ،٢٠١١) [3] - حيث ارتفعت تكلفة التعليم ما بعد الثانوى بنسبة ١٠% فى العالم النامى منذ العام ٢٠٠٠ (منظمة التعاون الاقتصادى والتنميه، ٢٠١١) [4] ويتفاوت الانتاج العلمى بشكل ملحوظ .

لقد وفرت العديد من الجامعات الناجحة عائدات ملحوظة لصالح الاستثمار الوطنى فى التربية والتعليم والعلوم بحيث تعدت السياق المحلي واجتذبت أفضل وألمع الكفاءات على المستوى الدولي، بينما يناضل الاخرون لتنمية سمعتهم (سالمي ٢٠٠٩) [5] ونخص بالذكر جامعتى لوكسمبورج وقطر حيث أن لديهما برنامج طموح كما تتشابه خصائصهم من حيث أن كلاهما تتواجدان فى دول صغيرة حجما ولكن ثرية بشكل استثنائي، كما أنهما تضاهيان الاهداف العالمية فى وقت واحد مع خدمة الاحتياجات الوطنيه والمحلية.

---

[1] تم نشره فى الأصل: باول، جاستين جي دبليو (٢٠١٤) الجامعات الوطنيه الدولية،الهجرة والتنقلية فى لوكسمبورج وقطر، فى ستريتفايزير، بي (المحرر)، تدويل التعليم العالي والتنقليه العالميه، ص:١١٩-١٣٣ . أكسفورد: سيمبوزيوم.
ويعبر المؤلف عن غاية امتنانه ل هيثم كامل (جامعة لوكسمبورج) لترجمة النص الي اللغة العربية.
جاستين جي دبليو باول، أستاذ علم الاجتماع التربوي، معهد التعليم والمجتمع بجامعة لوكسمبورج. justin.powell@uni.lu

Originally published as Powell, Justin J.W. (2014) International National Universities: Migration and Mobility in Luxembourg and Qatar. In: Streitwieser, B. (Ed.), *Internationalization of Higher Education and Global Mobility*, pp. 119-133. Oxford: Symposium. The author is very grateful to Haythem Kamel (University of Luxembourg) for his translation of the text into Arabic. Justin J.W. Powell is Professor of Sociology of Education, Institute of Education & Society, University of Luxembourg (justin.powell@uni.lu)

[2] Ramirez & Meyer (2013)
[3] Bacchus (2008)
[4] OECD (2011)
[5] Salmi (2009)

وتبين هذه الأمثلة كيف تتمكن الدول الصغيرة أن تعوض كونها ينظر اليها وكأنها على هامش المجال العلمى الذى يتسم بالتنافس الدولي الصارخ والمتزايد. فبينما تتواجد الدولتان فى منطقه مركزية جغرافيا فى أقاليمها المعنية، إلا أنهما تفتقران الى مئات السنين من خبرة التعليم (العالي) ذي الطابع المؤسسي، مما منح ميزة تنافسية للعديد من المنافسين فى أوروبا وأمريكا الشمالية.

وتؤكد المقارنة بين لوكسمبورج وقطر على أوجه التشابه والاختلاف فى "استراتيجيات التدويل" الوطنية (جراف، ٢٠٠٩) [٦] والتعليم والسياسات العلمية. كما أن هناك تباين واضح فى المقابل للعديد من البلدان الفيدرالية مثل كندا وألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسود الفوارق الاقليمية وتتوافر العديد من الجامعات (براباند، ٢٠١١) [٧]، وتوفر تلك الدول الوطنيه المركزيه تمويلا سخيا لجامعاتهم البحثية المحدودة ولكن يقابله استقلال محدود.

فى البداية، تعتبر الجامعات بمثابة حاملي الرايات فى الدول القومية التى يتواجدون بها وغالبا ما تخدم لتدريب النخبة – من موظفى الدولة وقيادات الأعمال ورجال الدين والمثقفين.

بل وتعدت أيضا تلك الحدود، سواء كانت حدودا سياسيه أو لغوية أو تخصصية، وتوجيهها الى أهداف شاملة مثل تقصي الحقائق والتفاهم العابر للثقافات.

ونظرا للتوسع الهائل فى المجال التعليمي فى المجتمعات فى جميع انحاء العالم (شوفير وماير، ٢٠٠٥) [٨] ، فإنه ينظر للتعليم العالي على أنه السبيل الأكثرضمانا لمكانة اجتماعية مرتفعة للأفراد والنمو الاقتصادي للمجتمعات، فيتمتع الحاصلون على مؤهلات التعليم العالي على رواتب أعلي فى كثير من الأحيان وانخفاض معدلات البطالة بالمقارنة بالمجموعات الأخري.

وعلى الرغم من اظهار فوارق وطنية دائمة ، فإن التعليم العالي أصبح يتوجه بكثرة الى المستوى الدولي على مدى العقود الأخيرة، على سبيل المثال، بسبب البرامج الأوروبية الناجحة التى تعزز التنقل والحراك المكانى (باول وفينجر، ٢٠١٣) [٩] فضلا عن عمليات التنسيق فوق الوطنية مثل بولونيا وكوبنهاجن (باول ،٢٠١٢) [١٠].

ولكي نتمكن من تحليل ظاهرة التدويل المعاصر للتعليم العالي، تقارن هذه الدراسة بين جامعتين وطنيتين تم تأسيسهما حديثا، و هما جامعتان وطنيتان تسعيان جاهدتين لخلق سمعة دولية مرموقة، ألا وهما جامعة لوكسمبورج فى أوروبا وجامعة قطر فى الشرق الأوسط. وهما يجسدان الاتجاهات الرئيسة فى مجال التعليم ما بعد الثانوي على المستوى العالمي. ويدقق هذا الفصل فى دراسة تلك الحالتين، ويقارن هذه الجامعات فى سياقاتها الخاصة، ويحقق في كيفية اعتماد كل جامعة وطنية منهما على التنقل العالمى والهجره العابرة للحدود لتأسيس كل منهما.

العلوم والتعليم العالى العابر للأوطان

إن إضفاء الطابع العابر للأوطان المستمر للتعليم العالي والعلوم يتحدى التحليلات التقليديه القائمة على أسس وطنية للتغييرالمؤسسي في مجال التعليم. واستجابة لذلك، فإن أسس التحليل المؤسسي الحديث استكشفت انتشاراً للأفكار والمعايير العالمية (دروري وأخرون، ٢٠٠٣؛ شوفر وماير، ٢٠٠٥) [١١]

وقد تكشفت تلك الجهود عن الأيدولوجيات والقيم والافتراضات التي ترشد المعلمين وصانعى السياسات الذين يحاولون دائما تحسين مؤسساتهم ومنظماتهم بالمقارنة مع الدول الأخري. ولا يمكن الجدل فى أهمية الاتجاه العام نحو التدويل مثل دعم تنقل الطلاب أعضاء هيئة التدريس (أنظروا ، مسح 'الأبواب المفتوح'، معهد التعليم الدولي،٢٠١٢؛ ستريفايزر، ٢٠١٢) [١٢]

فاستمرارالنمو في أعداد الحضور من الشباب والكبارفى مؤسسات التعليم العالي يعد من العناصر الأساسية لنمو القدرات العلمية و تعزيز دور الجامعات فى انتاج المعرفة. فعلى سبيل المثال، شهد عام ١٩٠٠، تسجيل ما يقرب من نصف مليون طالب،أو ١% فقط من الشباب فى المرحلة العمرية للطلاب الجامعيين في مؤسسات التعليم العالي في كافة أنحاء العالم . وبعد مرور قرن من الزمن،أصبح عدد الطلاب المسجلين مايقرب من ١٠٠ مليون شاب،يمثلون ٢٠% من المرحلة العمرية للطلاب (شوفير وماير، ٢٠٠٥).[١٣]

---

6 Graf (2009)

7 Braband (2011)

8 Schofer & Meyer (2005)

9 Powell & Finger (2013)

10 Powell, et al. (2012)

11 Drori et al (2003); Schofer & Meyer (2005)

12 The 'Open Doors' survey, Institute of International Education (2012); Streitwieser (2012)

13 Schofer & Meyer (2005)

ويقوم هذا النمو الاستثنائي بتشكيل قاعدة هامة لاختيار وتدريب العلماء والباحثين المستقبليين على مستوى العالم (التباش، ٢٠٠٥) [١٤] . فتكونت لدى العديد من الحكومات رؤية مشتركة حول كيفية بناء القدرات العلميه ألا وهى: البنية التحتية للبحث العلمى والتى تقع فى قلب مثلث المعرفة، مع مزيج مفيد من النشاط البحثى والأنشطة التعليمية والتدريبية التى تهدف الى الابتكار وتؤدي الى الارتفاع فى مستوى معرفتنا (المفوضية الأوروبيه، ٢٠١٠) [١٥] . وتهدف الجامعات ذات التوجه الدولي لإعداد الطلاب لسوق العمل وللمواطنة العالمية، وبشكل خاص فى الدول التى تعتمد الى حد كبير على العماله الوافدة وعلى تصدير السلع والخدمات الى جميع دول العالم. وتأمل الحكومات أن تقوم الجامعات بتعزيز القدرات المؤسسية وتوسيع نطاق الشبكات فى مجال البحوث، وذلك للمساهمه فى الإنتاج المعرفي الذى يختص القضايا الرئيسية، أملا في تعزيز مكانتها وتسليط الأضواء عليها الى جانب أن تدر دخلاً ملائما (سالمى، ٢٠٠٩) [١٦] . ويعتبر تطوير البنية التحتية للأبحاث وتوظيف الخبرات اللازمة من التحديات الرئيسة فى كل من لوكسمبورج وقطر (بخصوص لوكسمبورج: ماير، ٢٠٠٨؛ بخصوص قطر: مؤسسة قطر، ٢٠١٣) [١٧]

الجامعات البحثية الوطنية (الدولية) ، ما بين العالمى والمحلى

تمكنت الجامعات الوطنية من تطوير أساليبها لتحقيق طموحاتها على مختلف المستويات: سواء على السياق المحلي أو الوطني أو عبر حدودها. وبينما نجد أن كلاً من جامعتي قطر ولوكسمبورج يتواجدان فى اقليمين دوليين مختلفين ، وتناميا من خلال بيئات مؤسساتية مختلفة ، وبتوظيف مواردهما المبنية على قواعد مختلفة ؛ إلا أن كلتا الجامعتين تتشابهان في هدفهما الرامي بأن يصبحا جزءً من الحوار الدولي وأن يتنافسا في التصنيف الدولي مع مئات من الجامعات البحثية الأخرى ، حتى تصبحا قيادات إقليمية تستطيع معالجة احتياجاتهما المحلية.و لكي يتم تحقيق هذه الأهداف قامت الجامعتان بالتركيز على توجهات محددة وبإختيار أستراتيجيات تدويلية مختلفة. ومع ذلك فقد أعتمدت كلتا الدولتين تماما على الهجرة عبر الحدود والتنقل الدولي من أجل تحقيق رؤيتهما.

ويظهر الأمر واضحاً بالنسبة لحالتي لوكسمبورج وقطر – وكذلك الدول الصغيرة جداً الأخرى – أنه قد يكون هناك نفوذاً ما أستخدم من خلال شبكات النخبة والتنسيق الخارجي والمشروعات التجارية التي تتعدى تعداد سكانهما أو مساحة أراضيهما؛ فعلى سبيل المثال: تستضيف تلك الدول شركات اعلامية قوية، منها راديو وتليفزيون لوكسمبورج (1) والجزيرة فى قطر (2) وهو ما يؤهلهما من ممارسة نفوذا كبيرا عن طريق تشكيل الوعي السياسي على المستوى الإقليمي. الى جانب تدفقات الهجرة والعماله (من وإلى هاتين الدولتين) وهو ما يعد أمرا حيوياً لأن هذه البلدان لا تتمتع باكتفاء ذاتي للإعتماد على نفسها فى توفير العمالة المطلوبة و هو ما ينطبق أيضا على الأكاديميين. ونظرا الى اعتمادهم على جامعات البلدان الاخري لتدريب مواطنيهم والقوى العامله لديهم ، فإن نظامهما التعليمي يعكس درجة عالية من التدويل وخاصة فى مرحلة التعليم ما بعد الثانوى.

فقد اخنارت كلتا الدولتان الاستثمار فى انشاء والتوسع فى جامعاتهم الدوليه/الوطنيه والاستجابه للتغيرات فى المعايير العالمية والاوضاع الاقتصادية. والأهم من ذلك هو أن كلا من دولتي لوكسمبورج وقطر تحاولان تحويل نجاحهما الاقتصادى الحالي إلى الثراءعلى المدى الطويل عن طريق التعليم والعلوم.

وتعتبر التعددية الثقافية واللغوية من سمات الحياة فى تلك البلدان، وذلك لإرتباطها بالتنوع الثقافى والهجرة كبيرة الحجم الوافده إليها، على الرغم من أن اللغات هى أيضا فى كثير من الأحيان يتم استخدامها للتصنيف الطبقى بشكل كبير واضفاء الهيبة على مستخدميها، بل وفي بعض الأحيان يكون استخدام بعض اللغات مسيساً. وقياسا على الوضع الداخلي، فإن تقليل التباين الوظيفي وخلق روابط اجتماعية محكمة قد يسهم في تيسيرعملية اتخاذ القرار وتجميع الموارد عبر الحدود، والذى قد يعتبر تحديا فى سياقات أخرى.

وتتركز الحياة المدنية الكوزموبوليتانية واتصالات طبقة الصفوة فى كلتا البلدين فى مدينة كبري واحدة وهما لوكسمبورج والدوحة. ويعتبر وجود دبلوماسية متطورة لديهم كأحدى الإستراتيجيات البديلة لتعويض نقص القوى العسكرية لديهما، كما نري فى محاولات التكامل الإقليمي، مثل اتفاقية البينيلوكس أو مجلس التعاون الخليجي، أو سياسة الحياد التى أدت الى أن تستضيف لوكسمبورج عدة مؤسسات تابعة للاتحاد الاوروبي مثل محكمة العدل الأوروبية. وربما يتضح أن تلك البلدان قامت بشكل قاطع بتحقيق وتراكم ثروات كبيرة من وراء هيمنة استراتيجية فى بعض القطاعات الصناعية الرئيسية.

وقد قاموا بذلك سواء عن طريق استكشاف واستخراج الموارد والحيازات الوطنية الطبيعية ، على سبيل المثال، تجارة اللؤلؤ التقليدية فى قطر أو احتياطياتها الحالية من الغاز الطبيعي، أو فى الصناعات العالمية عالية الأرباح كما نجد فى مسابك الصلب التقليدية بلوكسمبورج والتى يتم استبدالها بشكل متزايد بالقطاع البنكى. وهكذا،رغ مصغر حجم الدولتين من حيث السكان والمساحة الجغرافية، الا انهما يعتبران من كبار الدول فى الموارد والنفوذ.

14 Altbach (2005)

15 European Commission (2010)

16 Salmi (2009)

17 Meyer (2008); Qatar Foundation (2013)

كما ابتكرت الدولتان مقرات جامعية فائقة التكنولوجيا وقامتا كذلك بمحاولات لتوسعة شبكاتهم على مستويات بعيدة. فعلى سبيل المثال، تشارك جامعة لوكسمبورج فى جامعة اقليمية تسمى جامعة الاقليم الكبير { Université de la Grande Région} (3) وهى عبارة عن مشروع تشاركى بين الجامعات فى بلجيكا وفرنسا وألمانيا ولوكسمبورج. كما توجد أيضا المدينة التعليمية فى العاصمة القطرية الدوحة والتى تستضيف عددا من فروع الجامعات الأجنبية البارزة بداخل حرم جامعي مجمع؛ الى جانب حرم جامعة قطر العصري، ولكنه يفصل ما بين الجنسين.

فى الوقت الحالي، ما تزال جامعة لوكسمبورج مستضافة بداخل عدة هياكل على مستوى ملكى، ولكنها ستنتقل فى القريب العاجل الى موقع يخص منطقة صناعية سابقة تتبع مصنعاً للصلب فى بلدة إش سور الزيت Esch-sur-Alzette والتى تقع بمحازاة الحدود مع فرنسا. والذى يطلق عليه الحرم الجامعي فى بلفال Belval. وقد تم رصد ٦٠٠ مليون يورو للميزانيه المبدئيه لمقر الجامعة وذلك لتأسيس الحرم الجامعي فى بلفال والذى يتكون من أكثر من عشرين مبنى لإستيعاب المعاهد البحثية والبنوك ومحلات البيع بالتجزئة وشركات البحوث والتنمية.

تقوم الدولتان بالاستثمار بشكل مكثف فى تأسيس مؤسسات للتعليم والعلوم على أعلى مستويات من الجودة وأيضا تعتمدان على الهجرة والتنقل إلي حد كبير. وعلى الرغم من حشد الدعم الكبير لتلك الجامعات، فإن النخبة تكرس مجهودها للحصول على تجربة تعليم دولية، فهم يدركون أهمية التعليم والعلوم لمستقبل التنمية فى بلدانهم. فتلك البلدان أصبحت جزء لا يتجزأ فى الشبكات العابرة للأوطان فى المجالات الاقتصادية والسياسيه والثقافية أكثر من أى وقت مضى.

الهجرة والتنقل كأساس للجامعة البحثية العالمية

كيف يمكن أن تقود حركات الهجرة والتنقل طموحات قيادة التطوير للجامعات الصغيرة في كلا من لوكسمبورج وقطر، بحيث تضعهما على الطريق لكي تصبحاجامعات بحثية عالمية؟

فبالإضافة إلى التميز في البحث العلمي (اختيار أعضاء هيئة التدريس الأعلى كفاءة) نجد أن الحرية الأكاديمية مع المرافق والتمويل الكافيين بالغرض تعد عوامل حاسمة لتأسيس جامعة بحثية عالمية تقدم تدويلا للطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس والنتائج المتنوعة (ليفين وأخرون، ٢٠٠٦) [١٨]. ومما لاشك فيه، تتنافس الجامعات في التصنيف الدولي بعددا مضطرد (على سبيل المثال تصنيف التايمز أو تصنيف شنغهاى) [١٩]، من حيث توجيه النقد لقيمتها ومنهجيتها (شتاينر-خامسي،٢٠١٠؛ ميونخ، ٢٠١١؛ هازيلكورن، ٢٠١٣) [٢٠] (أو لآخرى من خلال التصنيف الأحدث المتعدد للجامعات (يو-مالتيرانك U-multirank) والذي يشمل كافة أنواع التعليم ما بعد الثانوي من جميع أنحاء أوروبا والعالم.

ونظراً لكون معظم الجامعات في قطر تمثل فروعا لجامعات دولية، نجد أن تحدياً منهجياً ينشأ مقابل المؤساسات الوطنية والتي تم تصنيفها دون اعتبار المساهمات التى تعزى مباشرة إلى التطور الحاصل في قطر (من حيث الأنواع المعاصرة التي لاتعد ولا تحصى للجامعات الدولية في الشرق الأوسط: أنظروا ميلر-ادريس و هاناوير، ٢٠١١). [٢١]. وغني عن القول بأن العوامل الرئيسية التي ساهمت في التغيير المؤسسي هي المقارنة والمنافسة المباشرة بالإضافة إلى التنسيق الإقليمي – كما هو الحال بالنسبة لعملية بولونيا بأوروبا. ووفقاً للتقارير السنوية لجامعات لوكسبورج وقطر كليهما؛ تتجه كلتا الجامعتان نحو تطبيق المعايير العالمية في سعي حثيث لأن تصبحا (صفوة) الجامعات عن طريق توظيف المواهب على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لايزال الهدف هو التحول لتصبح جامعات بحثية متفوقة (SRUs) تتناسب مع جهود التنمية اللاقته للنظر مؤخرا (موهرمان واخرون، ٢٠٠٨) [٢٢].ويبرز هذا النموذج كفاءات محددة لعدد قليل من الجامعات ذات الريادة من حيث القدرة البحثية الإستثنائية ومجمعات التقنية والعلوم والتكتلات البارزة لأعضاء هيئة التدريس.

ومن مبادىء التنمية التي قامت الجامعات البحثية المتفوقة بالتركيز عليها من أجل جودة الجامعات في إنتاج المعرفة العلمية هي أن تكون مهام تلك الجامعات واضحة على المستوى العالمي مع تكثيف جهود البحث العلمي؛ حيث ساهمت تلك الجامعات في التوسع (الإطار العلمي) في كل مجالات التحديات المجتمعية (دروري واخرون، ٢٠٠٣) [٢٣]؛ فقد قامتا بالتركيز على المعرفة والتكامل الإقتصادي، وتكوين شراكات عامة وخاصة لترسيخ الأعتقاد بأن ناتج المعرفة من تلك الجامعات يعزز كلاً من التقدم الأجتماعي والأقتصادي. وتعلن هذه الجامعات البحثيةالمتفوقة (SRUs) بشكلا ًقاطع أنها في المقدمة ،وان عليها تحديد المعايير العالمية سواء من حيث تدريب الخريجين/المهنيين أو من حيث الانتاج البحثي وتطوير براءات الأختراع. وقد لعبت الميزانيات المتنامية المخصصة لهاتان الجامعتان التوأم وكذلك شهرتهما دورا ًكبيراً في التركيز على دور الجامعة كزعيم أساسي في أنتاج المعرفة العلمية (باكر، قيد الطبع) [٢٤]،حتى وإن كان هناك عدداً قليل جداً من بين آلاف الجامعات قد تمكن بالفعل من الانضمام الى عضوية هذه المجموعة العالمية؛ نجد أن النموذج المقدم من هاتين الجامعتين هو نموذج مميز لكافة الأطراف، إذ بُني مبدأ توليد المعرفة على أساس فهم أهمية الجامعات البحثية المتفوقة فيما يتعلق بكلا ًمن التنافسية

18 Levin et al. (2006)

19 Times Higher Education, Shanghai-Jiao Tong

20 Steiner-Khamsi (2010); Münch (2011); Hazelkorn (2013)

21 Miller-Idriss & Hanauer (2011).

22 Mohrman, Ma & Baker (2008)

23 Drori et al. (2003)

24 Baker (2014)

الاقتصادية بجميع أنحاءالعالم وكذلك التنمية الإجتماعية على المستويات الوطنية (جريجر وسا ، ٢٠٠٨) [٢٥]. وتختلف نقاط التركيز – بحسب الجامعة – فبعض الجامعات العالمية مازالت تمثل (برجا عاجيا) بينما تعززجامعات أخرى الأدوار القوية لأجل تحسين الأحوال المعيشية ببلدانهم (راميريز، ٢٠٠٦) [٢٦]. فبناءاً على المنطقة واللغات الخاصة المستخدمة والتقاليد العلمية المتعارف عليها ، تقوم الجامعات بجذب العلماء الذين في كثير من الأحيان لايقومون بنشر أبحاثهم باللغة الإنجليزية، كما يقومون بتدريب طلابهم الأكثر طموحاً بلغات متعددة أخرى لتسهيل تقدمهم الوظيفي، وذلك إعتمادا على خصائص الاقليم وخاصة اللغات المنطوقة والتقاليد العلمية التي تمارس فيها.

ولتحليل مدى أنعكاس الإتجاهات العالمية الأوسع نطاقاً على تلك الجامعات الوطنية الصاعدة في مجال التعليم العالي، سيتم وضع كل بلد وجامعتها الوطنية في أطارها الثقافي.

نموذج جامعة لوكسمبورج

يقطن دوقية لوكسمبورج الكبري – الواقعة مابين بلجيكا وفرنسا وألمانيا - نصف مليون نسمة ، ويعد ثلاثة أخماسهم مواطنين أصليين. أما اللغات الرسمية للدوقية فهي ثلاث : اللوكسمبورجية والألمانية والفرنسية. ويرد يومياً عشرات الألاف من العمالة الوافدة إلى لوكسمبورج من الدول المحيطة بها حاملين معهم لغاتهم الأصلية ومفاهيمهم الثقافية. حيث يمثل العمال العابرون للحدود أكثر من نصف القوة العاملة ؛ ويتطلع هؤلاء إلى صناعتها المالية القوية ونموها السكاني ومؤسسات الأتحاد الأوروبي بها ، حيث تسجل لوكسمبورج ثاني أعلي ناتج محلي إجمالي للفرد على مستوى العالم (صندوق النقد الدولي، ٢٠١١) [٢٧] مما يشجع على تدفق الهجرة إليها.

ولما كانت جامعة لوكسمبورج قد تأسست على مبادىء ثلاثة ، فقد أختار قادة الجامعة كلاً من التعددية اللغوية والجمع بين التخصصات المتعدده والتدويل . وقد أبرزت هذه المبادىء الثلاث الاستراتيجية التي تم تطويرها للإستفادة من تاريخ لوكسمبورج كملتقى للتجارة ووضعها المعاصر بتعددها الثقافي واللغوي بالإضافة إلى التعويض عن كونها جامعة جديدة في دولة صغيرة جدا عن طريق الاستثمارات الاستراتيجية في مجالات بحثية واعدة.

في عام ٢٠٠٣ تم تأسيس جامعة لوكسمبورج - التي تم بناؤها على أرث عدة معاهد تدريبية لمرحلة مابعد الثانوي- كمؤسسة خاصة تعتمد على الحكومة (مؤسسة عامة) يديرها مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء . ويتم تمويلها في معظمه بالاعتماد على الدولة بالرغم من سرعة إزدياد مصادر التمويل الخارجية في السنوات الأخيرة (جامعة لوكسمبورج، ٢٠١٣) [٢٨] . ومنذ البدايات الأولى ، أعتمدت لوكسمبورج تماما على تنقل الطلاب والتعليم ما بعد الثانوي المقدم في دول الجوار لتوفير موظفين مؤهلين خاصة المدرسون ، القضاة ، والفيزيائيين ؛ وقد أدى ذلك لخلق هجين ثقافي (روستوك، ٢٠١٠، ص٤٤؛ روستوك وشريبير،٢٠١٣) [٢٩].

ويمكن تتبع الأصول الأولى للجامعة والتي ترجع إلى بدايات القرن الثامن عشر عند بدء إنشاء نظام المدرسة الوطنية بل وحتى عام ١٩٧٤ حيث كانت تعد مركزا لجامعة لوكسمبورج تضم أقسام العلوم الأنسانية والعلوم الأجتماعية المتعددة ، وتم أفتتاحها جنباً إلى جنب مع معاهد تدريب المدرسين ومعهد عالي للتقنية والذي قدم دورات تقنية للدراسة (مايز، ٢٠٠٨) [٣٠].

وقد شدد البيان التأسيسي على أنه 'نظراً لكونها مؤسسة صغيرة لها مجال دولي ، فهي تهدف للتميز في مجالي البحث والتعليم لتصبح من أفضل الجامعات على مستوى العالم. وتعتزم جامعة لوكسمبورج أن تصبح جامعة مبتكرة محورها البحث العلمي ومهتمة بإحتياجات المجتمع من حولها' [4]. تعد جامعة لوكسمبورج جامعة متنوعة بشكل أستثنائي في ظل وجود حوالي مائة جنسية ممثلة في حوالي ٦٢٨٨ طالب (٢٠١٢- ٢٠١٣) نصفهم من الأجانب (جامعة لوكسمبورج، ٢٠١٣) [٣١]، وإذا كان لدى الدولة ثلاث لغات رسمية ، فإن الجامعة تقوم بإستبدال اللغة علمية دولية مشتركة في وهي اللغة الانجليزية باللغات المحلية حاليا. وبغض النظر عن الجنسية ، يقوم كل طالب بدفع مصروفات تعليمية قيمتها مائتي يورو فقط لكل فصل دراسي. وبذلك تضمن أستثمارات الدولةأن جامعة لوكسمبورج الوطنية تستطيع جذب طلاب من جميع أنحاء العالم.

---

25 Greiger & Så (2008)

26 Ramirez (2006)

27 International Monetary Fund (2011)

28 University of Luxembourg (2013)

29 Rohstock (2010, p. 44); Rohstock & Schreiber (2012)

30 Meyer (2008)

31 University of Luxembourg (2013)

وفي ظل مجتمع شديد التنوع يتميز بالهجرة والتنقل، كان التدويل واضحاً منذ بدايات الجامعة. وكان التحدي الأساسي يتمثل في جذب الطالب الجامعي الموهوب حيث جرى العرف في لوكسمبورج منذ زمن على الدراسة بالخارج ؛ وأستمر صفوة المجتمع بإرسال أبنائهم للخارج بأعداد كبيرة. وكما لاحظ كلاً من روستك Rohstock وشرير Schreiber (٢٠١٣) أن كثيراً من طلبة لوكسمبورج يدرسون بالخارج أكثر من بقائهم بالوطن ، وتعد ألمانيا وبلجيكا وفرنسا والنمسا وسويسرا هى وجهاتهم المفضلة. وبتمويل من الأتحاد الأوروبي اتصلت شبكة جامعات 'الأقليم الأكبر' بجامعات الدول المشتركة في الحدود مع لوكسمبورج. وفي نفس الوقت كان للفصل الدراسي محدود العدد بالإضافة إلى إنخفاض الرسوم التعليمية والكفاءة العالية لهيئة التدريس والجامعة فضلاً في جذب الطلاب من كل مكان إلى لوكسمبورج. واليوم ، يتوقع أن يقضي طلاب مرحلة البكالوريس واحداً من فصولهم الدراسية خارج لوكسمبورج كجزء مطلوب لإتمام دراستهم ، وبذلك يتم التوسع في الشبكات الأوربية والعالمية كما يضمن التنقل المكاني لطلبة جامعة لوكسمبورج ويضمن إضفاءالطابع العابر للأوطان المدفوع بالهجرة.

ومن أجل تطوير القدرة القائمة على كلٍّ من الأتجاهات الدولية والأحتياجات المحلية/الأقليمية ، تضم جامعة لوكسمبورج ثلاث كليات متعددة التخصصات (١) العلوم والتكنولوجيا والإتصالات ،(٢) الحقوق والأقتصاد والموارد المالية ،(٣) العلوم الأنسانية والأداب والتربية. هذا بالإضافة إلى مركزي أبحاث للتخصصات الرئيسية بهدف تحسين الأهداف المتطورة والحديثة دولياً وهما : مركز تخصصات الأمن والدقة والثقة ، وهو قائم على أنظمة المعلومات ، ومركز لوكسمبورج لأنظمة الطب الحيوي . وقد بلغت الميزانية الإجمالية للجامعة في عام ٢٠١٢ من جميع الموارد أكثر من ١٥٠ مليون يورو (جامعة لوكسمبورج، ٢٠١٣) [٣٢]. وقد قامت الجامعة بتركيز مواردها بغرض تحديد أكثر مجالات البحث الواعدة في المستقبل.

تهدف جامعة لوكسمبورج لتحقيق التفوق في مجال البحث وذلك بتوظيف أفضل أعضاء هيئة تدريس من مختلف أنحاء العالم. وبالرغم من التمويل الضخم المقدم من الحكومة الوطنية (أعلى مرتبة على مستوى أوروبا من حيث الإدارة المالية) ، يعد الإدارة التنظيمية للجامعة محدودة [5]. خلاصة القول ، قامت لوكسمبورج بإستثمار رأس مال ضخم وتخطيط أستراتيجي لتأسيس جامعتها الوطنية بغرض المنافسة على المستوى العالمي وذلك من خلال تركيز مواردها الفكرية والمالية ومن خلال الاعتماد على نقاط قوة الدولة وأولوياتها ، وقد أكد تحالفها مع الجامعات الأخرى سواء أقليماً أو دولياً على آفاق مستقبلها دولياً .ومن سمات الجامعة المميزة التنوع الواضح في هيئة التدريس والموظفين وكذلك الطلاب.

نموذج جامعة قطر

في عام ١٩٧١ حصلت دولة قطر على استقلالها وهى عضو في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية . وبالرغم من أن دولة قطر هي دولة خليجية صغيرة المساحة ؛إلا ان تعداد السكان بها يزداد بكثافة (التعداد الان يصل إلى ١,٧ مليون نسمة – أى اكثر بحوالي ١٥ مرة مما كانت علية عام (١٩٧٠) ويعد ١٥% فقط من هذا التعداد من القطريين (حوالي مئتان وخمسون ألف نسمة) (قطر، ٢٠١٢) [٣٣]. والمجتمع بقطر هو مجتمع عربي، حيث يشكل كتلة كبيره من السكان والقوى العامله من المتحدثين باللغة العربية، وهناك المهاجرين الوافدين بشكل كبير من ذوى الأصول الأسيوية (وبخاصة الهند ونيبال) وهم يواجهون طبقيةً وإستغلالاً الى حد كبير فى المجتمع (هيومن رايتس واتش، ٢٠١٢).[٣٤]

ومماالاشك فيه أن الأعتماد شبه كلي على المهاجرين في مجال العمل ، فأن من أولويات الحكومة سياسة "التقطير" للقطاع الخاص والوظائف المهنية والقائمة حالياً على الاجانب (روبن، ٢٠١٢) [٣٥]. وأذا أخذنا في الاعتبار كم الأستثمارات الإجتماعية والأقتصادية المطلوبة لتحقيق برنامج التنمية الوطنية الطموحة لقطر- الرؤية الوطنية لقطر ٢٠٣٠ [٣٦]، خاصة في ظل وجود نقص "إقتصاد المعرفة الفطري" والتوسع فى التعليم لعدة عقود بسيطه فقط (دون والمانثري ،٢٠١٠ ،٢٠١٣) [٣٧]. فيمكن القول بشكل صريح أو ضمنى أن قطر وكذلك باقي دول الخليج قد استعاروا نماذج اجنبية (خاصة أمريكية) دون أن تعكس بشكلا واضح تكلفتها ومدى أهميتها أو الفائدة من تطبيق هذه النماذج في بيئة ثقافية متباينة (فان، ٢٠١٠؛هانوير ان ٢٠١١؛ كان، ٢٠١٣) [٣٨].

---

32 University of Luxembourg (2013)
33 Qatar Statistics Authority (2012)
34 Human Rights Watch (2012)
35 Rubin (2012)
36 Qatar (n.d.)
37 Donn & Al Manthri (2010, 2013)
38 Phan (2010); Hanauer & Phan (2011); Kane (2013)

يتفرع التعليم العالي في قطر إلى جامعة قطر ، والتي بدأ أنشائها في عام ١٩٧٣ بكلية للتربية ، ثم ألحق بها مؤخراً المدينة التعليمية والتى يبلغ مساحتها حوالي ٢٥٠٠ فدان تم تمويلها عن طريق مؤسسة قطر والتى بدورها قامت بجذب جامعات غربية لإنشاء فروع دولية لها بداخل المدينة التعليمية (لان وكينسر، ٢٠١١؛ ميللير- ادريس وهانوير، ٢٠١١) [٣٩] . ومنذ عام ٢٠١٢ بدء تشغيل الجامعات الأتي ذكرها والتي بدورها جاءت بخبرات في مجالات محدده : كارنيجي ميلون (علوم الحاسب الآلي) ، جورج تاون (الشئون الخارجية) ، أتش أي سي باريس (إدارة الأعمال) ، نورث ويسترن (الصحافة) تكساس أيه أند أم (الهندسة) كلية لندن الجامعية (دراسة المتاحف) ، فرجينيا كومنولث (التصميم) ، ويل كورنيل (الطب). وتسعى تلك المؤسسات التعليمية إلى جذب نخبة الطلبة القطريين ممن لديهم طموح للوصول إلى "المعيار الذهبي" في التعليم الجامعي (ليفين، ٢٠٠٨) [٤٠] ، ولكي يتحقق ذلك يجب ان تتنافس تلك الجامعات الدولية مع عادات عائلات الصفوة القطرية الذين يرسلون أبنائهم للدراسة الجامعية بالدول الآجنبية – معظمها دول ناطقة بالإنجليزية – حيث أن نجاح فروع هذه الجامعات قد يساهم في خفض الحافز للدراسة خارج قطر لدى الشباب القطري ، ومقارنة بكم الأستثمارات الضخمة لبناء القدرات داخل قطر ؛ تعد البرامج الدراسية المتاحة للقطريين محدودة في الاماكن الآخرى.

ولتعزيز القدرة التنافسية لجامعة قطر ، تم منح عروض حصرية لفروع الجامعات الدولية – ومعظمها من شمال أمريكا – إذ يتم تمويل الجامعة كأحد برامج التنمية الرئيسية للدولة منذ عام ٢٠٠٣. وقد ساهم هذا الأصلاح المتميز في التوسع في الجامعة وإعادة تشكيلها بغرض تحقيق الرؤية بأن تصبح "جامعة وطنية نموذجية توفر تعليما ذو جودة عالية إلى طلابها" (موينى وأخرون، ٢٠٠٩، ص ٧٥) [٤١]. اما رئيسة الجامعة الدكتورة / شيخة المسند – خريجة الجامعة في عام ١٩٧٧ – فهي مسئولة عن المناهج والتحول الهيكلي لجامعة قطر كي تصبح جامعة رائدة في العالم العربي. وتقوم فروع الجامعات الدولية وكذلك مؤسسات أخرى بدورها بإحضار رؤساء للجامعات والعاملون بها بالإضافة إلى "ثقافات الطلبة" (وود، ٢٠١١) [٤٢] . كما تمنح من شهرتها المكتسبة إلى قطر ، وفي المقابل نجد أن جامعة قطر تعكس بوضوح الأولويات الرئيسية وتيسير تحقيق أهداف هذه الجامعات.

وهكذا يتسم التعليم العالي في قطر بإزدواجية : سواء من حيث دعوة الجامعات البحثية الآجنبية لتصبح آعمدة نظام التعليم العالي (والتي تعمل الآن تحت مظلة جامعة حمد بن خليفة) أو من حيث قيام الدولة بالأستثمار في البناء والتوسع بشكل ملحوظ في الجامعة المحلية لتعكس تراث الدولة وتوجهاتها فيما يخص العادات والتقاليد الوطنية وسوق العمالة (كريست، ٢٠١٣, ٢٠١٥ [٤٣]. ومما يؤكد هذا التوجه المؤسساتي أن الدولة بأكملها قد اصبحت مقاطعة دولية تمثل نقطة تلاقي صاعدة في مجال العلوم والتعليم العالي المتعدد الجنسيات – آى انها محور تلاقي بين الشرق والغرب.

أما إذا كانت الرؤية تتمثل في خدمة الأحتياجات الوطنية ، فمن المؤكد أن مهمة جامعة قطر هي أن تصبح المؤسسة الوطنية للتعليم العالي لقطر، حيث توفر برامج عالية الجودة للدراسة الجامعية والدراسات العليا مما يقدم خريجين أكفاء يساهموا في رسم مستقبل قطر. لقد ساهم مجتمع الجامعة بشكلاً إيجابي في تحقيق تطلعات وإحتياجات المجتمع (موينى وأخرون، ٢٠٠٩ ص٧٥) [٤٤] .

وعلاوة على ذلك تسعى جامعة قطر لدعم التقدم العلمي والثقافي للمجتمع القطري مع الحفاظ على هويته العربية وموروثه الثقافي الأسلامي؛ وذلك بتقديم اخصائيين وفنيين وخبراء للدولة في مجالات عدة ، كما ستتيح للمواطنيين منهجية المعرفة والبحث المتقدم (موينى وأخرون، ٢٠٠٩ ص٧٥) [٤٥] . والجدير بالذكر أن بدايات التعليم في قطر ترجع الي الخمسينيات – وقت تحول الحكم من نظام داخل الأسرة الى نظام الدوله – وقد تم ترسيخ هذا التطور بفضل الأستثمارات الهائلة ؛ ففي عام ٢٠٠٨ فقط تم إنفاق مبلغ ٤ بليون دولار على التعليم والعلوم (فرومهيرز، ٢٠١٢، ص١٥٢) [٤٦] ، "فقد وضعت قطر هدفاً طموحا نصب أعينها كي تصبح اقتصاداً مولد للمعرفة وبسرعة كبيرة، وتملك الدولة بطاقات قوية للللعب عليها : كالرؤية الواضحة والقيادة الملتزمة وتكريس الموارد الوفيرة لتحقيق قضيتها" (روبن، ٢٠١٢، ص٤) [٤٧] ، وبينما كانت جامعة قطر تعد لفترة طويلة واحدة من أفضل الجامعات في الشرق الاوسط ؛ إلا ان الأصلاحات الحديثة وقفت ضد ذلك من عدة اوجه بسبب نقص المعايير الأكاديمية وتدهور الأداء (موينى وأخرون، ٢٠٠٩) [٤٨] .

---

39 Lane & Kinser (2011); Hanauer (2011)

40 Lewin (2008)

41 Moini et al. (2009, p. 75)

42 Wood (2011)

43 Crist (2013, 2015)

44 Moini et al. (2009, p. 75)

45 Moini et al. (2009)

46 Fromherz, 2012, p. 152

47 Rubin, 2012, p. 4

48 Moini et al, 2009

وتركز جامعة قطر على التدريس الجامعي خاصة ، ففي عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ كان لدى الجامعة ٨٧٠٦ طالب جامعي ممثل بنسبة ٣٨% من المواطنين القطريين وحوالي ثلاثة أربع هذه النسبة من الأناث ، أذ يتلقى الطلبة من آصل قطري تعليمهم مجاناً على أيدى مجموعة كبيرة في كل التخصصات من أعضاء هيئة التدريس حوالي ٦٥٣ غير قطريون (٧٠%) يعملون بعقود مدتها عام تعقد معهم من قبل أعضاء الجامعة القطريين (٣٠%) (جامعة قطر، ٢٠١٠) [٤٩] ، أى أن أعضاء هيئة التدريس مقسمون على أساس اصولهم. اذ كانت تلبية أحتياجات المجتمع هي السمة المميزة لمؤسسة قائمة في مجتمع له تركيبة سكانية متنوعة وذو أقتصاد متغير.

أما بالنسبة للموارد ، فقد أختارت قطر أن توظف ثرواتها في التنمية السريعة لنظام تعليمي ذو جودة عالية وكذلك بتمويل البحث العلمي بنسبة ٢,٨% من إجمالي الناتج المحلي ، ففي عامي ٢٠٠٩- ٢٠١٠ وصلت ميزانية البحث العلمي لجامعة قطر إلى حوالي ٦٠ مليون دولار (جامعة قطر،٢٠١٠) [٥٠] ، حيث خططت الجامعة لتعيين باحثون عالميون من أجل تحسين مستوى التدريس والبحث بها. وقد أدى هذا التمويل السخي من الحكومة الوطنية (ومن خلال مؤسسة قطر، وخاصة للمدينة التعليميه) إلى توفير أمكانيات ممتازة. ورغم أن الحرية الأكاديمية والإدارة الذاتية لاتزال غير مكتملة فلا يتم إدارة الجامعة ديمقراطياً. ومع الأعتراف بخلاف ذلك مع المعايير الأكاديمية العالمية ، فأن محاولة إعادة هيكلة الجامعة تعمل على تعزيز هذه الأبعاد المطبقة بمعظم جامعات العالم .

وكما هو الوضع في لوكسمبورج ، فأن القاعدة هو إخضاع كل المجموعات إلى التدويل ، وذلك نظراً للتنوع السكاني الأستثنائي للدولة، وبالرغم من ذلك يوجد حالات عدم مساواة ؛ فعلى سبيل المثال : يحق للقطريون فقط الدراسة بجامعة قطر مجاناً ، ومن ثم يصعب جذب الطلبة الموهوبون للدراسة الجامعية ، إذ عادة سيسافر هؤلاء الطلبة المتميزون للدراسة بالخارج كما هو الحال في لوكسمبورج. ويرجع السبب في كون الغالبية العظمى من طلبة جامعة قطر هم من الأناث ان هؤلاء الفتيات يبحثن عن فرص للحصول على التعليم العالي قريبة من منازلهم. وفي كلا من الدولتين والجامعتين تعد اللغة العربية والأنجليزية هما اللغتان الأساسيتان ، وإن كان هذا مثاراً للجدل. إذ ان اللغة المستخدمه للدراسة تمثل التحدي المستمر لخدمة مجموعات مختلفة ولإيجاد خريجون مناسبون لسوق العمل سواء داخل اوطانهم او خارجها.

لقد أختارت جامعة قطر التركيز على توفير أعداد من الخريجين مؤهلين لسوق العمل القطري المتنامي بشكلاً كبير وذلك من خلال فروع الجامعات الغربية بها. وكما هو الحال في لوكسمبورج ؛ يبقى ان تقدم هذه الاستثمارات الضخمة في مجال التعليم والعلوم المكانة المرموقة للجامعة لتتنافس مع افضل الجامعات في كل أنحاء العالم.

والخلاصة ، أن قطر قد أختارت محوران استراتيجيان هما: جذب الجامعات الغربية لتقديم خلاصة خبراتها ومكانتها ، وتأسيس وتنمية مؤسساتها الوطنية للتعليم العالي. وخلال العقود الأخيرة الماضية شهد التعليم والأقتصاد والمجتمع القطري نموا تحولياً كبيراً ، وللتوفيق بين التوجه إلى فروع الجامعات الدولية للمدينة التعليمية وبين المبادرات المحلية لدعم جامعة قطر وبين أهداف الأسرة الحاكمة يتطلب ذلك مزيدا من التعاون والتعديلات. وكما هو الحال فيي حالة جامعة لوكسمبورج فقد ساهم الازدهار الأقتصادي والقادة أصحاب الرؤية للدولة بتوفير فرص ضخمة لإنشاء جامعات أكثر حداثة وروعة في اي مكان. وفي النهاية وعلى المدى البعيد يجب توطيد التعاون العلمي الدولي والمكانة المرموقة ، وهذا يتحقق بالهجرة والحراك الدولي المستمر.

الختام:

على غير غرار معظم الدول الصغيرة الآخرى ، تتمتع كلاً من لوكسمبورج وقطر بمكانة دولية وتنوع عرقي وإزدهار غير عادي ، ويكاد يعتمد كلاهما على العلاقات التجارية الدولية والأسواق العالمية سواء من حيث رأس المال او العمالة. وقد شهدت كلتا الدولتين مؤخراً نمواً واضحاً من خلال هجرة عمالة على درجة عالية من الكفاءة وحظاً اقل من التعليم. وعلى مدار العقد الماضي، قامت كلا من لوكسمبورج وقطر بتركيز استثماراتهما في مجالي التعليم والعلوم جاذبة بذلك العلماء والطلبة من كل انحاء العالم. إذ كان للعوامل المؤساستية في كلا من لوكسمبورج وقطر دوراً في تعويض نقاط الضعف الواضحة بسبب نقص عدد السكان وصغر المساحة أو بسبب مكانتهما السياسية الطبيعية الخارجية بالإضافة إلى براعتهما الأقتصادية وتأثير وسائل الاعلام بهما لنيل دور الريادة للحكم الأقليمي سواء بالنسبة للاتحاد الأوروبي او لدول مجلس التعاون الخليجي.

49 Qatar University, 2010

50 Qatar University, 2010

أن كلتا الجامعتان الصاعدتان تعكسان تنوعا عرقياً ولغوياً على الدول المضيفة ، بل أن طموحهما لا يقف عند الحد الأقليمي فحسب بل أنه يبدو ان كلاً من حكومة لوكسمبورج وقطر قد وضعا آلية واعدة للتنافسا عالمياً من خلال الاستثمار المميز في مجالات البحث المتعددة التخصصات وبإمكانيات عالية ، وببناء حرم جامعي متطور وحديث ، وكذلك بإنشاء حزمة من البرامج الجامعية وبرامج الدراسات العليا لتدريب الصفوة من المواطنين ولجذب الأفراد من جميع انحاء العالم للمساعدة في تطوير هذه المنظمات الفعالة، بل وبتعيين علماء دوليين وجذب طلبة بهذه الجامعات الاقل مكانة مع أخذ الجهود المبذولة من قبل الشركاء الدوليين والأقليميين في الاعتبار.

وبينما ترتبط جامعة لوكسمبورج بشكلا بسيط بالجامعات الأخرى في الأقليم الأكبر ، تقوم قطر بالأستثمار بقوة في فروع الجامعات الدولية الموجودة بالمدينة التعليمية ، وهذا سيؤدي إلى المزيداً من التعاون. أن الشباب في كلتا الدولتين مازالوا يتنقلون للتعليم بالخارج لأن الوقت المطلوب لتحويل الموارد المادية إلى رأس مال بشري او تقدم علمي ومكانة مرموقة أطول بكثير من الخطط المقترحة للأستثمار المباشر للحكومة. لذا يمكن القول ان المنافسة في مجال التعليم ما بعد الثانوي والنشاط العلمي سيستمران بالإزدياد في جميع انحاء العالم خاصة نتيجة للتوسع الكبير في مجال التعليم والأنظمة العلمية في شرق آسيا واماكن أخرى.

أن :كلاً من لوكسمبورج وقطر قد أظهرا اهتمامهما بتمويل التجارب الطموحة لبناء القدرات عن طريق المؤسسات الجامعية ، وأيما كان المستقبل ، فقد اصبحت تلك الجامعات الصغيرة حاملات الراية الوطنية الرسمية ، وكلاهما يتزامنا في توجهمها الدولي. وبالرغم من أختلافاتهما التاريخية والإجتماعية والسياسية وكذلك رغم تشابهمها في النجاح الاقتصادي غير المسبوق في الآونة الآخيرة ، فلدى كلاً من لوكسمبورج وقطر قيادة تؤمن بأن المستقبل سيكون للتعليم والعلوم إلا انهما لا يمنحا جامعاتهما الإدارة الذاتية بشكلاً تام ؛ إذ يؤمن النخبة في كلتا الدولتين ان من اجل تحقيق النجاح يجب ان يكون لديهما جامعة بحثية تغطي احتياجاتهما الوطنية تماماً وتجذب افضل طلابهما وتتنافس في جميع انحاء العالم ، وان لم تتحقق الهجرة الضخمة المستمرة عبر الحدود أو لم يتم الأعتماد على الحراك العالمي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب ؛ ستقوم تلك الجامعات الدولية بغلق أبوابها.

شكر وتقدير:

أتوجه بالشكر إلى برنارد ستراينتفيزر Bernhard Streitwieser لما قدمه لي من معلومات قيمة وملاحظات فيما يتعلق بالمسودة الأولى لهذا الفصل في القسم المذكور فى (باول، 2012) [٥١].

أما بالنسبة للتعليقات المساعدة لي فلا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إلى المشاركين في المشروع بخصوص "أنتاجية العلوم ، جمعية المعرفة وتنمية البحث للتعليم العالي "SPHERE" وبوجه الخصوص للسيد/ جون كريست من جامعة جورج تاون للخدمات الخارجية بقطر.

كما ندين بالفضل لنشر هذا المنشور إلى المنحة المقدمة من NPRP رقم 159-5-1021-5 من صندوق البحث الوطني لقطر – عضو مؤسسة قطر. أما وجهات النظر المقدمة في هذا المنشور فهي تخص المؤلف وحده.

Notes

1 http://www.rtl.com

2 http://www.aljazeera.com

3 http://www.uni-gr.eu

4 http://www.uni.lu (2012)

5 see http://www.university-autonomy.eu

References

Altbach, P.G. (2005) Globalization and the University: Myths and Realities in an Unequal World, in *The NEA 2005 Almanac of Higher Education*, pp. 63-74. Washington, DC: National Education Association.

Bacchus, M.L. (2008) The Education Challenges Facing Small Nation States in the Increasingly Competitive Global Economy of the Twenty-First Century, *Comparative Education*, 44(2), 127-145.

Baker, D.P. (2014) *The Schooled Society: The Educational Transformation of Global Culture*. Redwood City, CA: Stanford University Press.

51 Powell (2012)

Braband, G. (2011) Eine gesamtstaatliche Aufgabe? Hochschulpolitik in Kanada und Deutschland, *Die Hochschule. Journal für Wissenschaft und Bildung*, 20(1), 95-109.

Crist, J.T. (2013) International Perspectives: The Growing Presence of Social Science in Qatar, *ASA Footnotes*, 41(2), 9-10.

Crist, J.T. (2015) Innovation in a Small State: Qatar and the IBC Cluster Model of Higher Education, *The Muslim World*, 105(January), 93-115. doi: 10.1111/muwo.12082

Crossley, M., Bray, M. & Packer, S. (2011) *Education in Small States: policies and priorities*. London: Commonwealth Secretariat.

Donn, G. & Al Manthri, Y. (2010) *Globalisation and Higher Education in the Arab Gulf States*. Oxford: Symposium Books.

Donn, G. & Al Manthri, Y. (Eds) (2013) *Education in the Broader Middle East: Borrowing a Baroque arsenal*. Oxford: Symposium Books.

Drori, G.S., Meyer, J.W., Ramirez, F.O. & Schofer, E. (2003) *Science in the Modern World Polity*. Stanford, CA: Stanford University Press.

European Commission (2010) *A Vision for Strengthening World-Class Research Infrastructure in the European Research Area*. Luxembourg: European Commission.

Fromherz, A.J. (2012) *Qatar: A Modern History*. Washington, DC: Georgetown University Press.

Greiger, R. & Så, C. (2008) *Tapping the Riches of Science: American universities and the promise of economic growth*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Graf, L. (2009) Applying the Varieties of Capitalism Approach to Higher Education: comparing the internationalization of German and British universities, *European Journal of Education*, 44(4), 569-585.

Hanauer, E. & Phan, A. (2011) Middle East: Global Higher Education's Boldest Step, *University World News Global Edition*, no. 185, 21 August 2011. http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20110819173149188&query=hanauer

Hazelkorn, E. (2013) Reflections on a Decade of Global Rankings, *Beiträge zur Hochschulforschung*, 35(2), 8-33.

Human Rights Watch (2012) Qatar: Migrant Construction Workers Face Abuse. http://www.hrw.org/news/2012/06/12/

Institute of International Education (2012) *Open Doors: Report on International Educational Exchange*. New York: IIE.

International Monetary Fund (2011) World Economic Outlook Database. http://www.imf.org/external/ns/cs.aspx?id=28

Kane, T. (2013) Higher Education in Qatar: Does a US Medical School Break the Baroque Arsenal? in G. Donn & Y. Al Manthri (Eds) *Education in the Broader Middle East: Borrowing a Baroque Arsenal*, pp. 85-105. Oxford: Symposium Books.

Lane, J. & Kinser, K. (Eds) (2011) Multinational Colleges and Universities: Leading, Governing and Managing International Branch Campuses. *New Directions for Higher Education*, no. 155. San Francisco: Jossey-Bass.

Levin, H.M., Jeong, D.W. & Ou, D. (2006) What is a World Class University? *Teachers College Working Paper* C12. http://www.tc.columbia.edu/centers/coce/pdf_files/c12.pdf

Lewin, R. (2008) In Oil-Rich Mideast, Shades of the Ivy League, *The New York Times*, 11 February. http://www.nytimes.com/2008/02/11/education/11global.html

Martin, M. & Bray, M. (Eds) (2011) *Tertiary Education in Small States: Planning in the Context of Globalization*. Paris: International Institute for Educational Planning/UNESCO.

Meyer, M.B. (2008) The Dynamics of Science in a Small Country: The Case of Luxembourg, *Science and Public Policy*, 35(5), 361 -371.

Miller-Idriss, C. & Hanauer, E. (2011) Transnational Higher Education: Offshore Campuses in the Middle East, *Comparative Education*, 47(2), 181-207.

Mohrman, K., Ma, W. & Baker, D.P. (2008) The Research University in Transition: The Emerging Global Model, *Higher Education Policy*, 21(1), 5-27.

Moini, J.S., Bikson, T.K., Neu, C.R., DeSisto, L., Al Hamadi, M. & Al Thani, J. (2009) *The Reform of Qatar University*. Doha: Rand-Qatar Policy Institute.

Münch, R. (2011) *Akademischer Kapitalismus*. Frankfurt am Main: Suhrkamp. Organization for Economic Cooperation and Development (2011) *Education at a Glance 2011: OECD indicators*. Paris: OECD.

Phan, A. (2010) A New Paradigm of Educational Borrowing in the Gulf States: The Qatari Example. *Middle East Institute*, 14 December. http://www.mei.edu/content/new-paradigm-educational-borrowing-gulf-states-qatari-example

Powell, J.J.W. (2012) Small State, Large World, Global University? Comparing Ascendant National Universities in Luxembourg and Qatar, *Current Issues in Comparative Education*, 15(1), 100-113.

Powell, J.J.W., Bernhard, N. & Grad, L. (2012) The Emergent European Model in Skill Formation: comparing higher education and vocational training in the Bologna and Copenhagen Processes, *Sociology of Education*, 85(3), 240-258.

Powell, J.J.W. & Finger, C. (2013) The Bologna Process's Model of Mobility in Europe: The Relationship of its Spatial and Social Dimensions, *European Educational Research Journal*, 12(2), 270-285.

Qatar (n.d.) *Qatar National Vision 2030*. Doha: General Secretariat for Development Planning.

Qatar (2012) *Qatar in Figures 2012*. Doha: Qatar Statistics Authority.

Qatar Foundation (2013) *Qatar National Research Strategy 2012*. Doha: Qatar Foundation. http://www.qf.org.qa/news/347

Qatar University (2010) *Qatar University 2009-2010*. Doha: QU.

Ramirez, F.O. (2006) Growing Commonalities and Persistent Differences in Higher Education, in H.-D. Meyer & B. Rowan (Eds) *The New Institutionalism in Education*, pp. 123-142. Albany: SUNY Press.

Ramirez, F.O. & Meyer, J.W. (2013) Universalizing the University in a World Society, in J.C. Shin & B.M. Kehm (Eds) *Institutionalization of World Class Universities in Global Competition*, pp. 257-273. Heidelberg: Springer.

Rohstock, A. (2010) Wider die Gleichmacherei! Luxembourgs langer Weg zur Universität 1848-2003, *Forum für Politik, Hesellschaft und Kultur in Luxemburg*, no. 301, 43-46.

Rohstock, A. & Schreiber, C. (2012) The Grand Duchy on the Grand Tour: A Historical Study of Student Migration in Luxembourg, *Paedagogica Historica*, 49(2), 174-193.

Rubin, A. (2012) Higher Education Reform in the Arab World: the model of Qatar. *Middle East Institute*, 31 July. http://www.mei.edu/content/higher-education-reform-arab-world-model-qatar

Salmi, J. (2009) *The Challenge of Establishing World-Class Universities*. Washington, DC: World Bank.

Schofer, E. & Meyer, J.W. (2005) The Worldwide Expansion of Higher Education in the Twentieth Century, *American Sociological Review*, 70(6), 898-920.

Steiner-Khamsi, G. (2010) The Politics and Economics of Comparison, *Comparative Education Review*, 54(3), 323-342.

Streitwieser, B. (2012) Editorial, Special issue on 'Research on Study Abroad, Mobility, and Student Exchange in Comparative Education Scholarship,' *Research in Comparative and International Education*, 7(1), 1-4.

University of Luxembourg (2013) *Facts and Figures 2013*. Luxembourg: University of Luxembourg.

Wood, C.H. (2011) Institutional Ethos: Replicating the Student Experience, *New Directions for Higher Education*, no. 155, 29-39.